



Distr.  
GENERAL

E/1986/4/Add.3  
12 February 1986

ORIGINAL : ARABIC



# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٦

## تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول الاطراف  
في العهد بشأن الحقوق التي تتناولها المواد ١٠ الى  
١٢ وفقاً للمرحلة الثانية من البرنامج الذي حدده  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٨ (د-٦٠)

اضافة

\*  
العراق

[ ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ]

### المادة ١ - حق الشعوب في تقرير المصير

١- تم تقديم معلومات في التقرير الدوري الاول (E/1980/6/Add.14) المتعلق  
بالحقوق المدنية والسياسية وبالإضافة لذلك فقد تم ارسال انجازات القطر لعام ١٩٨١  
الى الامين العام للأمم المتحدة لنشرها ضمن الكتاب السنوي لحقوق الانسان حيث تضمنت  
المعلومات المرسله المجالات المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

\*  
نظر فريق الخبراء الحكوميين العامل المنعقد أثناء الدورة في دورته  
لعام ١٩٨١ (انظر E/1981/WG.1/SR.12) في التقرير الاول الذي قدمته حكومة العراق  
فيما يتعلق بالحقوق التي تتناولها المواد ١٠ الى ١٢ من العهد (E/1980/6/Add.11) .

٥٠٠٧٦ 86-04369

٣- وقد حققت الثورة في العراق العديد من الانجازات في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

#### النمو الاقتصادي

٣- حدد الدستور المؤقت مسيرة العراق حيث جاء في المادة العاشرة منه ان التضامن الاجتماعي هو الاساس الاول للمجتمع ونصه ان يؤدي كل مواطن واجبه كاملا تجاه المجتمع وان يكفل المجتمع للمواطن كامل حقوقه وحرياته واعتبرت المادة الحادية عشرة من الدستور الاسرة نواة المجتمع ، كما حددت المادة الثانية عشرة منه اسس مسيرة المجتمع حيث نصت الفقرة ا منها على إقامة النظام الاشتراكي على اسس علمية وثورية ، ولا يخفى ان النظام الاشتراكي يحقق تكافؤ الفرص وتوليف ظروف العمل والظروف المعيشية لكل المواطنين ، وبالإضافة للمسيرة الاشتراكية للقطر فقد ضمن الدستور الملكية الفردية حيث جاء في الفقرة ب من المادة السادسة عشرة من الدستور ان الملكية الاقتصادية والحرية الاقتصادية الفردية مكفولتان في حدود القانون على اساس عدم استغلالهما فيما يتعارض او يضر بالتخطيط الاقتصادي العام وبموجب الفقرة ج لا تنتزع الملكية الخاصة الا لمقتضيات المصلحة العامة ووفق تعويض عادل حسب الاصول التي يحددها القانون ، كما حدد الدستور الحد الاعلى للملكية الزراعية .

٤- وقد تميزت خطط التنمية القومية بسموليتها ويجري استغلال وتخصيص الموارد البشرية والمادية ضمن إطار الطموحات لرفع مستوى الانمان وحمايته من التخلف . وقد انجز القطر خلال عقد السبعينات خطتين خمسين شاملتين تم وضعهما ضمن منظور قومي شامل وتستهدف الاستراتيجية الانمائية في القطر التعبئة والفعالية القومييين لجميع الموارد والامكانات المتاحة ضمن الاطار القومي الديمقراطي والانمائي التقدمي بما يؤمن الزيادة السريعة والمستمرة في رفاهة المواطنين في ظل علاقات ديمقراطية .

٥- وتأسيسا على ذلك فقد قطع الاقتصاد الوطني شوطا كبيرا خلال الخمسة عشر عاما الماضية على طريق الاهداف التي حددتها له قيادة الحزب والثورة حيث تم تحقيق تطور مادي في قطاعات الاقتصاد الرثيائية عن طريق الاستثمارات الكبيرة ومعدلات النمو العالية بقيمة الانتاج والنتائج المحلي والمباديين الجديدة لانشطة الانتاج والخدمات . وقد حقق الدخل القومي ارتفاعا كبيرا من ٨١٢,٥ مليون دينار في عام ١٩٦٨ الى ٢ ٩١٦,٥ مليون عام ١٩٧٤ الى ٩ ١٤٧ مليون عام ١٩٨١ وبذلك فان متوسط دخل الفرد قد ارتفع من حوالي ١٠٩ دينار في عام ١٩٧٠ الى ١٠٥٢ دينار عام ١٩٨٠ أي ١١ مرة ما كان عليه في عام ١٩٧٠ .

### النمو الاجتماعي

٦- تكفل الدولة بموجب المادة ١/٢٢ من الدستور حق العمل لكل مواطن قادر . ويتطلب ذلك ضرورة المشاركة في بناء المجتمع وحمايته وتطويره وازدهاره . وأكدت هذه المبادئ المادة الاولى من قانون العمل (رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠) حيث اعتبرت العمل حقاً طبيعياً يجب توفيره لكل مواطن قادر عليه بشروط وفرص متكافئة للجميع دون أي تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين ولقاء أجر يتناسب مع الجهد المبذول ومع كمية الانتاج ونوعيته ، ويضمن القانون العراقي للفرد حرية العمل وليس فيه ما يفرض على أحد في العراق ممارسة العمل بالقوة والاكراه وسبق للعراق التصديق على اتفاقية العمل الدولية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ .

٧- وتضمن الدولة حق العمل للمواطنين جميعاً لقاء أجر عادل وتشرك جميع العمال في الهيئات واللجان التي لها علاقة بالقضايا العمالية ، بالإضافة الى حقوق أخرى كحقوق التنظيم النقابي كما تضمن حقوق النساء العاملات ، وحماية العمال من مخاطر المهنة وتقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالاشراف المستمر عن طريق المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني . وكذلك تم تحقيق الضمان الاجتماعي للعمال بصدر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال (رقم ٢٩ لعام ١٩٧١) . كما تقوم مؤسسة الثقافة العمالية بالعمل على النهوض بمسؤوليات التربية الثقافية والقومية للعمال وتنمية الوعي الثقافي النقابي للعمال .

٨- أما في مجال الرعاية الاجتماعية فيتضمن قانون الرعاية الاجتماعية (رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠) جملة أحكام لرعاية أفراد المجتمع وضمان العيش الكريم المستقر لهمم بتخصيص رواتب للأسر ذات الدخول الضئيلة أو المعدومة .

### النمو الثقافي

٩- تمت في مجال الحق في التعليم العديد من الانجازات لضمان حق المواطن في التعليم . فقد صدر قانون التعليم الالزامي (رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦) انطلاقاً من المبادئ الواردة في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن . وبموجب هذا القانون أصبح التعليم الابتدائي الالزامي ومجانياً لكل الاولاد من الذكور والاناث الذين يكملون السادسة من العمر ، كما صدر قانون الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي (رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٨) وقد اعتبر هذا القانون أمياً كل من تجاوز الخامسة عشرة ولم يتعد الخامسة والأربعين ولا يعرف القراءة والكتابة وألزم المواطن الالتحاق بالحملة الوطنية لمحو الامية .

١٠- وخلاصة لما تقدم يمكن القول بأن كل ذلك قد حقق للشعب العراقي حريته ونمائه الاقتصادي وقد نص الدستور العراقي على أن الشعب هو مصدر السلطة حيث نصت المادة الثانية منه على مبدأ الشعب مصدر السلطة وشرعيتها ويطرح هذا المبدأ موضوع المساهمة في سير الحياة العامة بصورة مباشرة ورقابة أعمال السلطة . وقد كرست هذا المبدأ المادة السابعة والأربعون من الدستور التي تنص على أن يتألف المجلس الوطني من ممثلي الشعب من مختلف قطاعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتم تشكيله وتحديد طريقة العضوية وسير العمل فيه وملاحياته بقانون خاص سمي بقانون المجلس الوطني . وقد تم تشكيل أول مجلس في الشهر العاشر من عام ١٩٨٠ .

#### المساواة في الحقوق والواجبات

١١- أما المساواة في الحقوق والواجبات فإن المبدأ الأساسي الذي يحكم هذا الموضوع هو ما أورده الفقرة ١ من المادة ١٩ من الدستور المؤقت حيث قررت أن المواطنين سواسية أمام القانون دون تفریق بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو المنشأ الاجتماعي أو الدين وقررت الفقرة ب من هذه المادة مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في حدود القانون كما قضت الفقرة ب من المادة ٣٠ من الدستور بأن القانون يكفل المساواة في تولي الوظائف العامة . أما مساواة المرأة بالرجل فقد تقررت كمبدأ دستوري على النحو المشار اليه في الفقرة ١ من المادة ١٩ .

١٢- أما فيما يخص الفقرة الثالثة من المادة ١ من العهد التي نصت على أن على الدول الأطراف العمل على تحقيق حق تقرير المصير واحترام هذا الحق ، فإن العراق انطلاقاً من كونه إحدى الدول التي عانت من الاستعمار يعتبر حق الشعوب في تقرير المصير حقاً مقدماً نصت عليه مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكان العراق من الدول الأصلية الموقعة عليه . كما أنه يعتبر هذا الحق من القواعد الأمرة في نطاق العلاقات الدولية والتي توجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي احترامها والتقيدها بها واعتبار كل تصرف مخالف لها باطلاً . وقد ترجم العراق التزامه هذا بمواقف وممارسات عديدة تحدت معالمها في جميع المحافل والمؤتمرات الدولية انطلاقاً من إيمان العراق بمبادئ حركة عدم الانحياز . فقد التزم بمبادئ الحركة منذ تأسيسها وشارك في مؤتمر باندونغ الذي حدد مبادئ التعايش السلمي الخمسة كما شارك في جميع مؤتمرات رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، ولا يخفى أن البيان الختامي الصادر عن مؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ قد تضمن المبادئ الأساسية للحركة ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في الاستقلال وفي حرية تقرير أشكال وأساليب تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ووجوب أن تكون الأساس الوحيد لجميع العلاقات الدولية .

١٣- وانطلاقاً من هذه المبادئ فإنه دعم وبشدة جميع حركات التحرير في العالم وكان العراق ولا يزال عضواً فعالاً في لجنة الأربعة وعشرين المنبثقة عن اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتطبيق منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

١٤- أما على الصعيد الأخرى فهو ينطلق في موقفه الثابت من القضية الفلسطينية وهي قضية العرب المركزية الأولى من اعتبارات قومية وإنسانية ومبدئية تستند إلى الحق الطبيعي للشعوب في تقرير مصيرها بحرية وهو يدعم بشدة حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة على أرضه ووطنه في فلسطين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ويدعم كفاح الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف .

١٥- كما وقف العراق دوماً إلى جانب جميع الشعوب المستعمرة وأيدها في نضالها العادل من أجل الاستقلال والتحرر ويساعد ويدعم حركات التحرير في العالم في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وبخاصة في القارة الأفريقية التي لازالت بعض شعوبها تعاني من السيطرة الاستعمارية ومن الممارسات العنصرية واللاإنسانية وممارسات الفصل العنصري التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، ويدعم العراق بشدة استقلال ناميبيا وحق الشعب النامبي في تقرير مصيره دون أي تدخل أجنبي وبموجب قرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن ، كما يساند الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا في معارضته ومقاومته لنظام الفصل العنصري لذا فهو يقاطع ويدين نظام جنوب أفريقيا ولا يقيم أي علاقات معه كما يطبق تماماً الحظر النفطى ضد هذا النظام .

١٦- وقد جسد العراق مواقفه هذه في جميع المؤتمرات والمحافل الدولية بممارسات ثابتة حيث شارك في تقديم جميع القرارات ذات الصلة والتصويت لصالحها .

١٧- وتأسيساً على ذلك فإن مواقف العراق هي دوماً مع حق الشعوب في تقرير المصير ، هذا فضلاً عن تأييد العراق الدائم لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكفل للدول النامية حقوقها وتطورها .

#### المادة ١٠ - حماية الأسرة والأمهات والأطفال

١٨- لقد أولت ثورة ١٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٦٨ اهتماماً متزايداً للأسرة باعتبارها اللبنة الأولى لبناء مجتمع متحضر خال من الأمراض الاجتماعية والمحبة ، ولذلك فقد

شرعت حكومة الثورة العراقية العديد من القوانين والانظمة لدعم الاسرة ورعاية الامومة والطفولة وكفلت بموجبها حقوق الاسرة بكاملها ابتداء من تكوين الاسرة بعقد الزواج وخلال وجود الرابطة الزوجية وحتى في حالة انحلال تلك الرابطة فضلا عن ضمان حقوق الاولاد منذ نشأتهم وحتى بلوغهم من الرشد القانونية وقد جاءت تلك الضمانات في قانون الاحوال الشخصية (١٨٨ لسنة ١٩٥٩) المعدل والتشريعات الصحية الخاصة بالامومة والطفولة وبناء أسرة صحية وسعيدة .

١٩- وقد صدرت العديد من القوانين الخاصة بالام الحامل والطفل وتحسينهما من الامراض بالاضافة الى التشريعات التي أصدرتها حكومة الثورة المباركة في المجالات الاجتماعية والتي كفلت للمرأة والرجل على قدم المساواة الحق في العمل في جميع الميادين وضمت حقوقها خلال العمل وبعد تركه ، ومنحت المرأة اجازة الولادة والامومة كما هو معمول به دوليا . وعملت القوانين والانظمة على تنظيم ساعات العمل وتحديد نوعيته حسب الجنس والعمر كما وفرت قوانين الرعاية الاجتماعية العيش لمن هو غير قادر على العمل وضمت للأسر المعدومة الدخل وذات الدخل المنخفض دخلا شهريا مضافا يؤمن لها حياة كريمة .

٢٠- كما شرعت حكومة الثورة قانونا يشمل الرعاية الاجتماعية للمعوقين بالاضافة الى من شملوا بقانون الرعاية المذكورة أعلاه وقد ورد ذلك سراحة بالتقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع الصادر عن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في القطر العراقي حيث اعتبر الانسان هو الهدف الاسمي للحزب والثورة وأن النضال والعمل يجب أن يهدفا الى تطوير الحياة الروحية والمادية للفرد والمجتمع ولا بد من أن يسعى الى بناء انسان جديد متكامل الصفات سليم البدن والعقل حر وسعيد ، ملتزم التزاما عميقا بمصلحة الوطن والامة وقضاياهما الرئيسية ، متطور ثقافيا واجتماعيا ، نشيط ومنتج ومبدع قادر على تحمل المهام الصعبة والدقيقة محب للحياة وفي الوقت نفسه مستعد للتضحية حتى بالنفس من أجل الوطن ومصلحة المجتمع .

٢١- وقد أولى الحزب اهتماما كبيرا لتحرير المرأة العراقية تحريرا شاملا ووضعها على قدم المساواة في القيمة الانسانية مع الرجل وطبقا لهذه الرؤيا فقد أدرك الحزب أن عملية تحرير المرأة على صعيد موضوعي ليست قرارا تشريعيا أو مجرد تنظيم نسائي ولكنها عملية ترتبط ارتباطا أساسيا بهنية النظام الاساسي وفلسفة الاجتماعية ودرجة تقدمه الحضاري وعلى قدر التطور العام الذي يحرزه المجتمع ستوفر الفرص الموضوعية لتحرير المرأة وبطريقة متساوية مع مساحة التحرر والتقدم التي يحققها المجتمع وقد

نالت المرأة فرصاً متكافئة في ميادين العمل والتعليم والتشريع والنشاط السياسي والمهني والنقابي ودخلت المصانع وشغلت الوظائف والتحقّت بالمؤسسات العسكرية والأمنية وشاركت بفعالية في الانتخابات وعضوية المجلس الوطني حيث تمّ انتخاب ٣٣ عنصراً نساءً والتشريع ، لذا فإنّ الإنسان العراقي اليوم يعيش في مجتمع يؤمّن له الحماية من الاستغلال .

٢٢- وقد أمّنت الدولة لكل مواطن فرص العمل وبذلك أصبحت الدولة العراقية من الدول المتقدمة في المجموعة الدولية والملتزمة بجميع التشريعات الدولية ومنها صيانة حقوق الإنسان وكفالة كرامة جميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم وديانتهم كما هو منصوص عليه في العديد من مواد دستورها وتشريعاتها المختلفة وبذلك أوجدت الحكومة العراقية لجميع المواطنين مجتمعاً خالياً من الآفات الاجتماعية والصحية والاقتصادية وانطلاقاً من اعتبار أن المواطن العراقي شرة قومية للمجتمع لا يمكن تعويضه ويجب العمل على رعايته للنهوض بمستقبل مشرق وزاهر .

#### ألف - حماية الأسرة

- ١- القوانين الرئيسية والأنظمة الإدارية والاتفاقات الجماعية لحماية الأسرة وقرارات المحاكم ذات الصلة

٢٣- تنص المادة الحادية عشرة من الدستور العراقي على أن :

" الأسرة نواة المجتمع وتكفل الدولة حمايتها ودعمها ، وترعى الأمومة والطفولة ."

٢٤- نص قانون الادعاء العام في المادة ١٣ أولاً على أن للإدعاء العام الحضور أمام محاكم الأحوال الشخصية أو المحاكم المدنية في الدعاوي المتعلقة بالقاصرين والمحجوز عليهم والغائبين والمفقودين والطلاق والمطلقين والتفريق والإذن بتعدد الزوجات وهجر الأسرة وتشريد الأطفال وأية دعوى أخرى يرى الإدعاء العام ضرورة تدخله فيها لحماية الأسرة والطفولة .

٢ - ضمان حق النساء والرجال في الزواج برضاهم التام وتكوين أسرة والاجراءات المتخذة لإلغاء التقاليد والقوانين والممارسات التي تؤثر على الحق في اختيار الزوج

٢٥- تكفل الدولة حق المرأة والرجل في الزواج برضاها التام ، وتكوين أسرة وقد اتخذت اجراءات لإلغاء التقاليد والقوانين والممارسات التي تؤثر على الحق في اختيار الزوج .

٢٦- تطرق قانون الاحوال الشخصية الى الاكراه في عقد الزواج ومنع الزواج بالاكراه (ونهى عنه) فالاصل في ابرام العقود ومنها عقد الزواج انها لا تنعقد الا بتوافر ركن الرضاء ، والاكراه يعدم هذا الركن لذلك فان عقد الزواج الذي يقع بالاكراه يعتبر باطلا اذا لم يتم الدخول وقد نصت المادة الثالثة منه على اعتبار عقد الزواج الواقع بالاكراه باطلا اذا لم يتم الدخول ، ورتب عقوبة جزائية على من يقوم بالاكراه كما عاقب كل من يمنع من كان أهلا للزواج بموجب أحكام القانون (أي من أتم الثامنة عشرة من العمر وكان عاقلا) من الزواج بمن يريد (أي نهى عن ذلك ورتب عقوبة جزائية على من يخالف ذلك وقد فرق القانون في مدى العقوبة بين نوعين من الاقارب) :

٢٧- النوع الاول هم الاقارب من الدرجة الاولى ويشمل الاب والام بالنسبة لابنائهما والابناء بالنسبة لابيئهما وعقوبة المخالف من هؤلاء الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات والغرامة أو احدى هاتين العقوبتين .

٢٨- النوع الثاني هم غير المذكورين في النوع الاول ويشمل الاخ والعم والجد وابن الاخ وابن العم وغيرهم من الاقارب الآخرين ، وعقوبة هؤلاء الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات أو السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات .

### ٣ - الحق في السكن

٢٩- فيما يتعلق بالحق في السكن والاجراءات المتخذة لحماية المستأجرين ينص قانون الاحوال الشخصية على مراقبة الايجارات والضمانات القانونية ، وكذلك على حق الزوجة المطلقة في السكن حيث نص قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٧ لسنة ١٩٨٢ على ما يلي :

"تصدر المحكمة التي تنظر في دعوى طلاق الزوجة أو تفريقها قراراً بناء على طلبها بابقائها بعد الطلاق أو التفريق ساكنة من دون زوجها في الدار أو الشقة التي تسكنها معه إذا كانت مملوكة له ويصدر هذا القرار ضمن الحكم بالطلاق أو التفريق".

٣٠- ونصت المادة الثانية في قانون الاحوال الشخصية (١٨٨ لسنة ١٩٥٩) المعدل على ضمان حقوق المرأة المطلقة في السكن في الدار التي كانت تسكنها قبل الطلاق لمدة ثلاث سنوات بلا مقابل ووفقاً للشروط المحددة في القانون .

٤ - الاجراءات المتخذة لتسهيل تكويين  
الاسرة مثل ، المخصصات ومخصصات  
السكن وتوفير السكن والاجراءات الاخرى

٣١- ان قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال (رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١) قد عالج في المواد (٨١ ، ٨٣ ، ٨٤) موضوع اجراءات تسهيل تكويين الاسرة فقد نص على تقديم الخدمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة كانشاء دور الحضانة ورياض الاطفال والدور السكنية وتكون الافضلية الاولى في الاستفادة من هذه المشاريع للعمال المشمولين بالتأمين والمتقاعدين الذين يشملهم الضمان الاجتماعي على اختلاف انواعهم ولازواج هؤلاء جميعاً وأولادهم وآبائهم والمستحقين من الخلف .

٣٢- وينص قانون العمل (رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠) المعدل في المادة ٢٠ على وجوب توفير شروط صحية للسكن اذا كان مقر العمل في الاماكن النائية البعيدة عن العمران .

٣٣- ويمنح قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٧ مخصصات لزوجات وأطفال العمال العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي وتعتبر هذه المخصصات حق قائم بذاته يستحقها العامل بسبب استمرار علاقته بالعمل .

٣٤- ويمنح قرار مجلس الثورة رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٧٩ سلفة لكل عامل يتزوج تعادل الاجر الاجمالي للعامل بالمشمول بالتأمين ، لمدة خمسة عشر شهراً على أن يكون مقدارها (٥٠٠) دينار كحد أدنى و (١ ٠٠٠) دينار كحد أعلى وبدون فائدة . ويعطى موظفو الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط سلفة زواج تسدد بالتقسيط على مدى خمس سنوات بعد مرور خمس سنوات على تاريخ استلامها .

باء - حماية الامومة

٣٥- نمت المادة ٣٣ من الدستور على أن تلتزم الدولة بحماية الصحة العامة عن طريق التوسع المستمر في الخدمات الطبية المجانية في الوقاية والمعالجة والسدء على نطاق المدن والارياف .

١- القوانين الرئيسية

٣٦- فيما يتعلق بالقوانين الرئيسية التي تغطي حماية الامومة نمت المادة السادسة من قانون الصحة العامة (رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١) على أن تهدف رعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة الى تحقيق واجب المجتمع والدولة تجاه الام والطفل منذ تكوينه .

٢- الوقاية والمساعدة قبل الولادة وبعدها

٣٧- توفر الوقاية قبل الولادة وبعد الولادة والمساعدات للام بما في ذلك توفير الخدمات الصحية والمزايا الاخرى بقطع النظر عن الحالة الزوجية .

\* \* \*

٣٨- خصص قانون الصحة العامة المذكور اعلاه فرعا في المواد التالية لرعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة فقد جاء في المادة ٧ ان وزارة الصحة تسعى لتحقيق اهدافها في مجال رعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة بالوسائل التالية :

(أ) العمل على تغطية القطر بمراكز صحية لرعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة ؛

(ب) اجراء الفحوص الطبية اللازمة على المتقدمين للزواج لبيان اهليتهم وسلامتهم وتزويدهم بالشهادة الصحية ؛

(ج) تهيئة الزوجة صحيا ونفسيا تمهيدا لتحمل دورها ومسؤولياتها المستقبلية كام ؛

(د) تتبع صحة الحامل وجنينها بالفحوص الدورية المستمرة وتأهيلها غذائياً ؛

(هـ) إرشاد العائلة لاعطاء فترة زمنية معقولة بين حمل وآخر وفق ما تتطلبه صحة الام والطفل والاسرة ؛

(و) اجراء الفحوص الدورية على الطفل للتأكد من نمائه والحفاظ على صحته وارشاد الام بشأن الغذاء الواجب تقديمه لطفلها خلال فترة نمائه ؛

(ز) الزام المواطن باجراء التطعيم الدوري وفق تعليمات تصدرها الجهة الصحية المختصة .

-٣٩- وتنص المادة ٨ على ما يلي ٩ :

(أ) الحصول على موافقة الجهة الصحية لفتح دور الحضانة وفقاً للتعليمات المنصوص عليها لهذا الغرض ؛

(ب) تمارس الجهة الصحية اشرافاً دورياً على دور الحضانة للتأكد من استمرار توفر الشروط المطلوبة وسلامة العاملين فيها .

-٤٠- تم تشكيل مجلس استشاري لرعاية الامومة والطفولة يضم ذوي الاختصاص بهذا المجال . وقد اصدر عدة قرارات بهذا الصدد .

-٤١- يتم من خلال تطبيق خطة عمل رعاية الامومة والطفولة والتعليمات الصادرة بهذا الصدد من قبل المؤسسات الصحية تقديم الرعاية قبل الولادة وبعدها . وتحظى هذه المؤسسات بالرعاية التامة وتقدم الخدمات الصحية للامومة .

-٤٢- يقوم اتحاد النساء بفتح دور حضانة للامهات المرضعات في كل مصنع أو معمل حتى يتمكن الام إرضاع طفلها أثناء العمل في الفترة الصباحية لمدة ساعة واحدة كما يوجد في كل مستشفى حضانة لرعاية اطفال الممرضات العاملات .

٤٣- تقوم الدولة بالتوعية الاعلامية كما تقوم بدعم المواد الغذائية الاساسية ذات الدور الهام في رفع المستوى التغذوي كالطحين والسكر والبيض والحليب واللحوم المستوردة وخفض الرسوم الجمركية على الاغذية بمقارنتها بالسلع الاستهلاكية الاساسية .

٤٤- تعمل الدولة على تطوير معهد بحوث التغذية في القطر للقيام بدراسات وبحوث بصورة دورية على الفئات المعرضة من السكان للوقوف على احتياجاتها وتقديم المقترحات لرفع مستواها التغذوي .

٤٥- شملت الدولة جميع مدارس التعليم الابتدائي الاجباري في القطر ببرنامج يقدم مساعدة غذائية لجميع الاطفال . كما يوجد برنامج مماثل في معظم مراكز رعاية الامومة والطفولة ومراكز رعاية الاطفال الذين قد يعانون من سوء التغذية من الدرجة الاولى والثانية وتقوم نفس هذه المراكز بتوعية شافية للامهات الحوامل والمرضعات .

٤٦- ادرجت مواضيع التغذية والغذاء ضمن مناهج جميع المراحل الرئيسية في رياض الاطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية . كما تدرّس هذه المواد في بعض الكليات منها كلية الزراعة والتربية والطب والتمريض والصيدلة وبعض فروع التمريض وفتحت أقسام متخصصة لتدريس الموضوع في معهد الصحة العالي ومعهد الطب الغني كما يقوم قسم الدراسات العليا للصحة العامة بتدريس الموضوع .

٤٧- يقدم معهد بحوث الاغذية دورات مستمرة لجميع العاملين في المجالات التي تلعب التغذية دور فيها مثل معلمي ومعلمات رياض الاطفال ومراقبات الحضانات والعاملين في الفنادق وفي رعاية الامومة والطفولة وعاملات التغذية في المستشفيات .

### ٣- الوقاية الخاصة والمساعدة التي تقدم للأم العاملة

٤٨- ان موضوع الوقاية الخاصة والمساعدة التي تقدم للأم العاملة هما في ذلك الاجازة براتب وكذلك الاجازة التي تحصل فيها على فوائد الضمان الاجتماعي والضمانات لمدة معقولة ضد الطرد قبل وبعد الولادة قد عولج فيما يلي .

٤٩- قانون العمل (رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠) الذي نص في مواده ٨٠ الى ٨٢ على أن للمرأة العاملة الحق في ترك العمل قبل شهر من التاريخ المتوقع للوضع بموجب تقرير طبي وتعتبر في اجازة وضع بدون أجر وتطبق عليها أحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال فيما يخص تعويضها عن الاجازة المرضية والرعاية الصحية واجازة

الامومة ، كما منع القانون المذكور تشغيل المرأة الحامل مطلقا في عمل ليلي أو اضافي شاق أو ضار وفي جميع الحالات يجب أن لا تزيد ساعات عملها عن سبع ساعات يوميا وللمرأة الممرض فترتي رضاعة في اثناء يوم العمل لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ولا تعتبر هذه الفترة من اوقات العمل كما أن الفقرة ب من المادة ٧٥ من قانون العمل تدرج مدة اجازة الولادة ضمن الخدمة .

٥٠- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال (رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١) المعدل الذي ينص في مواده من ٤٥ الى ٤٨ على أن تستفيد المرأة العاملة من الحقوق والتعويضات الممنوحة لها حيث تمنح اجازة لمدة شهر براتب تام قبل الموعد التقريبي المحتمل للولادة كذلك تمنح اجازة لمدة ستة اسابيع بعد الوضع براتب تام ويجوز تمديدها حتى تسعة أشهر في الحالات الصعبة تعوض عنها ب ٧٥ في المائة من معدل الراتب كما تخضع المرأة العاملة المشمولة بالتأمين للرعاية والعلاج والفحص الدوري المجاني قبل الولادة وبعدها وعليها الالتزام بالتعليمات الطبية الصادرة بحقها وقد ساوى القانون المذكور بين الرجل والمرأة العاملة في جميع الحقوق والتعويضات الخاصة بالمرض والامابة وغيرها وأجاز لاحتساب الحقوق التقاعدية بأكملها للمرأة ٢٥ سنة خدمة بينما اشترط ٣٠ سنة خدمة على الاقل بالنسبة للرجل .

٥١- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٢٤ المؤرخ في ١٣ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ الذي يعطي للام الموظفة أو العاملة في جميع دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي والمشمولة بالتأمين الحق في التمتع باجازة امومة خاصة لا تزيد على ستة أشهر تنصرف فيها الام لرعاية طفلها الذي لم يتم الرابعة من العمر ويحق للام تجديد التمتع بالاجازة أربع مرات طيلة مدة الخدمة وتحسب اجازة الامومة مدة خدمة لاغراض التقاعد والضمان الاجتماعي .

٤- التدابير المحددة لصالح الامهات  
العاملات ذوات المهن الحرة أو اللاشي  
يشاركن في مؤسسات أسرية

٥- التدابير المحددة الرامية إلى  
مساعدة الامهات على إعالة أطفالهن  
في حالة وفاة الزوج أو غيابه

٥٢- بالنسبة لمساعدة المرأة العاملة ذات المهنة الحرة أو التي تشارك في مؤسسة

.../...

عائلية وبخاصة بالقطاع الزراعي أو في التجارة أو الحرف بما في ذلك الضمانات ضد خسارة دخلها . وفيما يتعلق بمساعدة الأم في الانفاق على أطفالها في حالة وفاة الزوج أو غيابها فإن القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ ينص في المواد ٦٠ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ على أن يستفيد الخلف في حالة العجز الكامل أو الوفاة من راتب تقاعد الاصابة البالغ ٨٠ في المائة من الراتب الاساسي وتنقل الحقوق التقاعدية للعامل المشمول بالتأمين عند وفاته الى المستحقين من الخلف . أما اذا كان العامل غير مشمول بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال فليس للخلف أو الأم أو الزوجة المتوفي عنها زوجها أي حقوق وتكون هذه الحالة مشمولة بأحكام قانون الرعاية الاجتماعية (رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠) .

٥٣- ينص قانون الرعاية الاجتماعية في الباب الثاني - المادة ١٣ منه على منح الأم راتب رعاية الأسرة للانفاق على أطفال الزوجة في حالة وفاة الزوج أو غيابها اذا كانت أرملة أو مطلقة لها ولد قاصر يعيش معها فاذا تزوجت استحق ولدها الراتب الا اذا انتقل ولد المطلقة الى حضانه ابيه وكذلك يصرف راتب الرعاية لليتميم القاصر (التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٠ والتعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٢) .

٥٤- ينص قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٧ على انتقال مخصصات الاولاد الى الأم العاملة أو الموظفة بعد وفاة الزوج .

#### جيم - حماية الاطفال ومغار السن

##### ١- القوانين الرئيسية

٥٥- ان التشريعات العراقية والتطبيق العملي اثبتت مساواة جميع الافراد في العراق ومنهم الاطفال في الحقوق وتطبيق حقوق وحماية ورعاية الاطفال في الحالات التالية .

٥٦- ينص الاعلان العالمي لحقوق الطفل والذي وافق عليه المجتمع الدولي على أن يتمتع كل طفل دون استثناء باسمه ونسبه وعلى أن تتاح للاطفال كل وسائل الوقاية من التدابير التي تثبت في نفوسهم أي نوع من أنواع التمييز العنصري أو الديني ، فهم متساوون في الحقوق دون أن يكون العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الاصل الاجتماعي أو الثروة سببا في تمييز طفل دون الآخر وقد جاء ذلك في المادة ١٩ ، أمن الدستور .

٥٧- وشكلت هيئة رعاية الطفولة في العراق برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٧٢ المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ . وهي تضم أعضاء من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتربية والصحة والثقافة والاعلام والتخطيط بدرجة مدير عام ومن ذوي الخبرة والاختصاص وكذلك أعضاء من الاتحاد العام لشباب العراق والاتحاد العام لنساء العراق وخبراء مختصين يختارهم رئيس الهيئة ومكتب سكرتارية ؛ وتهدف هذه الهيئة الى ترجمة مبادئ الحزب والثورة في تنشئة الجيل الجديد الى خطوط عامة لسياسة الدولة في مجال الطفولة بتنمية الطفل صحيا وتربويا واجتماعيا وقد تحددت اختصاصات الهيئة بحيث تتولى رسم السياسة العامة للرعاية وتنمية الطفولة والتنسيق بين الخطوط التنفيذية التي تضمنها الجهات العلمية في هذا المجال وتقديم المقترحات والتوصيات بشأن تنفيذها وتطوير الخدمات المقدمة في مجال رعاية وتنمية الطفولة وتعديل التشريعات وتطويرها لضمان المزيد من العناية بالطفولة والتنسيق والمشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقدها الهيئات الدولية والعربية والقطرية وتبادل الدراسات الخاصة بالاطفال مع الجهات المعنية داخل القطر وخارجه وكذلك تقديم الاقتراحات بشأن اتفاقيات التعاون التي يبرمها العراق مع الاقطار العربية والاجنبية في مجال رعاية الطفولة والاستعانة بالخبرات الوطنية والاجنبية في هذا المجال . وتخضع قراراتها لموافقة نائب رئيس الجمهورية كما انها تحمل على اعتمادها المالي من ميزانية الدولة .

٥٨- تم بموجب نظام دور الحضانه (رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧) المعدل فتح دور حضانه للاطفال تتوفر فيها كل الظروف الصحية والنفسية والوسائل الترويحية بما يعود على الامهات بالشعور بالاطمئنان خلال ساعات العمل لتوفير العناية لاطفالهن بواسطة متخصصين تربويين .

٢- التدابير المحددة للعناية بالاطفال المنفصلين عن امهاتهم أو المحرومين من أسرهم ، وتعليمهم والاطفال المعوقين جسمانيا أو ذهنيًا أو اجتماعيا ، والقاصرين الجانحين .

٣- تدابير لحماية الاطفال وصغار السن ضد الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وغيره من أشكال الاستغلال أو الإهمال أو القسوة أو الاتجار بهم

٥٩- يتمتع الاطفال في العراق بمزايا الامن الاجتماعي ولا يسمح بأي شكل من الاشكال

.../...

بتعرض الاطفال للاتجار بهم بأي وسيلة من الوسائل حيث أن المادة ٥ من قانون مكافحة البغاء (رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨) والمواد من ٣٩٣ الى ٣٩٩ من قانون العقوبات (رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩) وقد أكدت على هذا الموضوع ووضعت عقوبات رادعة على كل من يمارس عملية الاتجار بالاطفال .

٦٠- أما بالنسبة للاطفال المنفصلين عن أمهاتهم والاطفال المحرومين من الأسرة فكان قانون الرعاية الاجتماعية قد عالج هذا الجانب في الباب الثالث منه حيث نص على قبول الأضياء منهم في دور الدولة حسب الفئة العمرية وهذه الدور على ثلاثة أنواع :

- (أ) دور الدولة للاطفال من عمر يوم الى ٤ سنوات .
- (ب) دور الدولة للصغار من عمر ٤ سنوات الى ١٢ سنة .
- (ج) دور الدولة للأحداث من عمر ١٢ سنة الى ١٨ سنة .

ويتم في هذه الدور الايوائية تقديم جميع مستلزمات الرعاية الاجتماعية بتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية والصحية والتربوية لهم بهدف اعدادهم وتنشئتهم بصورة صحيحة للمستقبل ويلتحق هؤلاء في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية القريبة من الدور التي تم ايوائهم فيها . ويعمل في هذه الدور باحثون اجتماعيون متخصصون بدراسة أحوالهم وزيارة أسرهم مدارسهم ، كما أن التعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ الخاصة بدور الحضانة الايوائية (دور الدولة) تتضمن تفاصيل تتعلق بجميع الأمور التي تخضع لقبول الاطفال في هذه الدور . كما ان هناك التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادرة عن المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية والخاصة بدور الدولة للاطفال والقاصرين ومغار السن .

٦١- أفرد قانون الرعاية الاجتماعية للاطفال المعوقين بابا خاصا (الباب الرابع) فقد أنشأت بموجبه مراكز تعبر عن التوسع الكبير في تقديم الرعاية الاجتماعية لهم وهذه المراكز هي :

- (أ) مركز للكشف على المعوقين ؛
- (ب) مركز رعاية المعوقين بدنيا ؛

- (ج) مركز رعاية المعوقين نفسيا وعقليا ؛  
(د) مركز رعاية المكفوفين ؛  
(هـ) مركز رعاية المعوقين العاجزين كلياً ؛  
(و) مركز الورش المسقوفة والجمعيات التعاونية الانتاجية للمعوقين .

٦٢- تقوم هذه المراكز بوظائف التشخيص والتصنيف والرعاية والتأهيل وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية وترتبط بها وحدات متخصصة مثل معاهد رعاية المكفوفين والمتخلفين عقليا والصم والبكم والمصابين بالشلل الدماغى والمصابين بالعاهات البدنية كما أن هناك مراكز للورش المسقوفة والجمعيات التعاونية للمعوقين التي تهدف الى دمج المعوقين بالمجتمع عن طريق العمل والاستفادة من قوى عمل اضافية فسي إطار خطة الدولة الانتاجية .

٦٣- وفيما يتعلق بالمعوقين القادرين على العمل الذين بلغوا الخامسة عشرة من العمر فقد اتاحت لهم حكومة الثورة فرصة العمل في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ وكذلك قرار المجلس المذكور المرقم ١٠٩١ المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ . وقد صدرت تشريعات توفر مزايا وتسهيلات للمعوقين منها التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٣ الخاصة بمنح المعوقين تصاريح النقل المجاني وكذلك قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦١٨ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ الذي أجاز قبول الطالب المعوق بدنيا الذي تجاوز السن النظامية في الصفين الاول المتوسط والرابع الاعدادي (العام والمهني) في المدارس النهائية الثانوية .

#### ٤- الاحكام المنظمة لعمل الاطفال وصغار السن

٥- التدابير المتخذة لمنع توظيف الاطفال وصغار السن في أي عمل يعرض الحياة للخطر ، أو يضر بأخلاقهم أو بصحتهم أو يعوق نماءهم البدني والنفسي بشكل طبيعي والعقوبات المفروضة في حالة انتهاك تلك التدابير

٦٤- منع قانون العمل منعا باتا تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الخامسة عشر من

.../...

العمر ولا يسمح لهم بدخول امكنة العمل . ولوزير العمل أن يمنع تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا السادسة عشرة من العمر في بعض الصناعات والمهن التي يحددها بتعليمات تصدر عنه . (م ٨٦) كما نص القانون أيضا على أن تتخلل مدة عمل الأحداث فترة للراحة أكثر من ساعة كاملة وتراعى في فترة الراحة أن لا يزيد العمل المتواصل للأحداث عن أربع ساعات (م ٨٧) وفي جميع الحالات التي يستخدم فيها الأحداث يجب إحالة الحادث العامل إلى الجبة الطبية المتخصصة لفحصه وسنحه شهادة تثبت اجراء الفحص الطبي عليه مرة في السنة (م ٨٩) ولا يجوز تشغيله ما لم تثبت لياقته البدنية وأهليته الصحية للعمل ولا يجوز تشغيله في الاعمال التي يحتمل أن تسبب امراضا مهنية أو تسممات خطيرة طبقا للتعليمات التي تصدرها دائرة العمل بعد استطلاع رأي الجهات المختصة كما لا يجوز تشغيل الأحداث في الاعمال المرهقة أو الضارة أو في الاعمال الليلية أو الاعمال الإضافية ولا يجوز أن تزيد مدة العمل اليومي للحادث الذي أكمل السادسة عشرة عن سبع ساعات ولا يجوز أن تنقضي اجازته السنوية عن شهر كامل (نظام تشغيل الأحداث رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ المادة الأولى والمادة ٢) .

٦٥- ويجب في أماكن العمل التي تستخدم أحداثا أن يتم إعلان نظام تشغيل الأحداث في مكان ظاهر من مقر العمل وأن تنظم سجل خاص بالأحداث العاملين وتحتل فيه اسماءهم وعمرهم والاعمال المسندة اليهم والتقارير الطبية المعطاة لهم ويجب أن يكون هذا السجل موضع تدقيق ومراقبة وتفتيش من جانب لجان تفقد العمل والمنظمات النقابية المختصة بشكل دائم ويعاقب من يخالف ذلك وفق أحكام المادة ٢٥ والمادة ٩٠ من قانون العمل .

٦٦- ويمنع تشغيل الأحداث في عمل صبغ الأحذية وعلى أصحاب محلات صبغ الأحذية انهاء خدمة العمال الأحداث المشتغلين لديهم وفق أحكام قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٢ وأنيطت بلجان تفتيش العمل مراقبة هذه العملية وكل من يخالف ذلك يتعرض للمقوبات القانونية . (تعليمات منع تشغيل الأحداث في عمل صبغ الأحذية رقم ٨ لسنة ١٩٧٩) .

٦٧- وفيما يتعلق بالأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم من ٩ سنوات إلى ١٥ سنة فتتم رعايتهم عن طريق مدرسة تأهيل الصبيان . وهناك مدرسة تأهيل الفتيان التي تتولى رعاية الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ سنة وهذه المدارس تؤمن للحادث الموجود فيها الالتحاق بالمدرسة حسب مرحلته الدراسية الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية القريبة من المؤسسة التي يوجد بها لمواصلة دراسته فضلا عن

وجود برامج تشقيفية وتربوية وترويحية ورياضية داخل المؤسسة ذاتها . (نظام مدرسة تاهيل الفتيان رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢) وهناك أيضا دار الملاحظة المختصة لاحتجاز الاحداث الجانحين خلال فترة محاكمتهم بدلا من احتجازهم في مركز الشرطة بموجب النظام الداخلي لدور الاحتجاز (رقم ٦ لسنة ١٩٧١) ونظام المدرسة الاصلاحية (رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤) .

٦٨- وصدر أيضا قانون رعاية الاحداث (رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣) الذي يهدف الى رعاية الاحداث للحد من ظاهرة جنوح الاحداث من خلال وقايتهم من الجنوح ومعالجتهم وتكليفهم اجتماعيا وفق القيم والقواعد الاخلاقية للمجتمع ومن منظور انساني وتقديم الرعاية اللاحقة للحدث كوسيلة للانماج في المجتمع والوقاية من العودة الى الجنوح ومساهمة المنظمات الجماهيرية مع الجهات المختصة في وضع ومتابعة تنفيذ الخطة العامة لرعاية الاحداث فالقانون المذكور يعتبر نظام متكامل يستند الى أسس علمية لتحقيق الوقاية والعلاج والرعاية اللاحقة لهذه الفئة .

عدد العاملين الاحداث في القطاع الخاص في العراق موزعين  
حسب طبيعة النشاط الاقتصادي والجنس ، عام ١٩٨٣

رمز النشاط	عدد العاملين الاحداث		طبيعة النشاط الاقتصادي
	ذكور	إناث	
٠١	٣	-	الزراعة والصيد
٠٢	٦	٧	التعمدين
٠٣	١٠ ٥٢٨	٣ ٠٢٢	الصناعة التحويلية
٠٤	١	-	الماء والكهرباء والغاز
٠٥	٨١٤	١١٧	التشييد والبناء
٠٦	٤ ٤٠٤	٥٦	تجارة الجملة والقطاعي
٠٧	١٤	-	النقل والمواصلات
٠٨	٣١	-	التمويل والتأمين
٠٩	٦ ٠٧٨	٥	خدمات المجتمع
٠١٠	٣١ ٨٧٨	٣ ٢٠٨	المجموع

.../...

عدد العاملين الاحداث في القطاع الخاص حسب المهنة  
والجنس ، عام ١٩٨٢

رمز التصنيف المهني	طبقة الاقسام المهنية	عدد الاحداث العاملين		المجموع
		ذكور	اناث	
مفر/١	الفنيون والاختصاصيون	٧٠	١	٧١
٢	المشروعون والمدراء	-	-	-
٢	الكتيبة	٢٨	٢	٤٠
٤	العاملون في البيع	٢ ٢٦١	٥٢	٢ ٣١٤
٥	العاملون في الخدمات	١١٢	١٤	١ ١٢٩
٦	العاملون في الزراعة	١	-	١
٩/٨/٧	العاملون في الانتاج	١٨ ٢٨٢	٢ ١٢٨	٢٠ ٥٢١
	المجموع الكلي	٢١ ٨٧٨	٢ ٢٠٨	٢٤ ٠٨٦

.../...

المادة ١١ - الحق في مستوى معيشي كاف

الف - الاجراءات العامة والخاصة المتخذة لتحقيق مستوى معيشي  
كاف والتحسين المستمر للظروف المعيشية للسكان

٦٩- لقد شهدت السنوات الماضية التي أعقبت ثورة السابع عشر من تموز/يوليه ١٩٦٨-  
تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية انعكست آثارها على تطور مستوى المعيشة  
في الاتجاهات الرئيسية التالية :

- (أ) رفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة من السكان وزيادة العدالة  
الاجتماعية بتقليل التفاوت الكبير بين مستويات المعيشة وبين مختلف فئات السكان ؛
- (ب) التركيز على رفع مستوى المعيشة من الناحية الاجتماعية كالصحة  
والتعليم والرعاية الاجتماعية والسكن ؛

.../...

(ج) أمّنت الدولة لكل المواطنين فرص العمل وبإستطاعة أي مواطن أن يجد مكانا يعمل فيه في قطاعات الدولة المختلفة ؛

(د) شرعت الدولة قانون الرعاية الاجتماعية الشاملة الذي يضمن للأسر المعدومة الدخل وذات الدخل الضئيل دخلا شهريا مضافا يؤمن لها حيا كريمة . فضلا عن ذلك فقد شرعت الدولة قانونا يشمل الرعاية الاجتماعية للمعوقين بالإضافة الى كل من شملوا بقانون الرعاية المذكور وينص قانون العمل وأنظّمته وتعليمات الخدمة على تخصيص دخل ثابت في حالة عدم تعيين الفرد .

٧٠- أما فيما يخص المستويات المعيشية والدخل القومي ومعدل دخل الفرد فقد أولت قيادة الحزب والثورة هذا الجانب أهمية كبيرة . وفيما يلي وصف لتطور معدل دخل الفرد وحصّة الفرد من الاستهلاك الخاص .

٧١- ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من حوالي ١٠٩ دينار عام ١٩٧٠ الى ١٦١ دينار عام ١٩٨٠ أي بزيادة مقدارها ٠٢٥ دينار أي أن حصّة الفرد من الدخل القومي لعام ١٩٨٠ تعادل ١١ مرة ما كانت عليه عام ١٩٧٠ وبلغ متوسط معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر خلال الفترة المذكورة ٢٦,٧ في المائة وبلغ متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص عام ١٩٨٠ حوالي خمسة أمثال ما كان عليه عام ١٩٨٠ وبلغ متوسط معدل النمو السنوي المركب لهذا المؤشر خلال الفترة المذكورة ١٧,٤ في المائة .

#### باء - الحق في غذاء كاف

##### ١ - التدابير المتخذة لتقرير الحق في غذاء كاف

٧٢- تولي الدولة أهمية كبيرة لتوفير الغذاء للمواطن العراقي ، فهي تضمن توفير المواد المعيشية والغذائية وتضع خطة مبرمجة لذلك وتؤكد الدولة لذلك الاعتبارات التالية :

(١) حصّة الفرد من المواد الغذائية الأساسية ، على أساس تحقيق التغطية الكاملة لاحتياجات الفرد ولمجموع السكان بما فيهم الوافدين ، وتشير الأرقام

الاحصائية المتاحة الى تزايد الكميات المستوردة من هذه المواد لتحقيق مستوى ملائم من المعيشة للمواطنين ؛

(ب) تقوم الدولة بدعم المواد الغذائية الاساسية كالحنطة والسكر والطحين والزيوت - النباتية وحليب الاطفال وذلك بتحملها فرق الاسعار المحددة رسميا وتكلفتها الشراء وفي حالة انخفاض سعر الشراء فقد تحقق الجهات المستوردة بعض الارباح نتيجة لذلك مع تشبث الاسعار المحدودة ؛

(ج) بفضل سيطرة الدولة على عمليات الاستيراد فإن الخطة الاستيرادية تتضمن تحقيق اشباع احتياجات الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود من خلال توفير البدائل وتعدد أنواع المواد المستوردة بما يتناسب والفئات حسب دخلها ؛

(د) تمنح الدولة دعما لمنتجات السلع الاساسية كالخبوب ، وتتحمل ميزانية الدولة مبالغ الدعم ولا تسري هذه المبالغ على أسعار المستهلكين وعلى سبيل المثال فإن من حق المنتج الزراعي الحصول على الطحين من السوق المحلية بسعر رخيص ويبيع كامل انتاجه من الحنطة بسعر مدعم من الدولة ؛

(هـ) يتم تحديد أسعار السلع الاساسية من قبل الدولة على أساس تصنيفها الى صنف اساسية وشبه اساسية وأخرى كمالية وتعتمد هوامش ربح قليلة لا تزيد على ٧ في المائة للسلع الاساسية وتغطي المرونة في تحديد الربح للمجموعتين الاخريتين وينسب متفاوتة حسب أهمية كل سلعة ؛

(و) تقوم الدولة بتقديم الكثير من الخدمات مجانا أو بأسعار مخفضة في مجالات التعليم ومستلزمات الدراسة والصحة والنقل الداخلي وتوفير مياه الشرب في القرى والارياف أيضا ؛

(ز) يراعى في التمريرة الجمركية الاعفاء من الرسم الجمركي أو تخفيضه لكثير من السلع ، ومنها المواد الاولية ومستلزمات الاطفال والادوية والمستلزمات الطبية بهدف توفير هذه المواد بأسعار معتدلة سواء لاغراض الاستهلاك الوسيط أو الاستهلاك النهائي .

٢ - التدابير المتخذة لاصلاح وتطوير الانظمة الزراعية  
وذلك لتحقيق تطور كاف واستخدام الموارد الطبيعية

٧٣- قامت الدولة بتشريع عدد من القوانين والانظمة التي تساعد على تحقيق الهدف المحدد اعلاه وفي مقدمتها امتفلال مزيد من الاراضي الزراعية المستصلحة وغير المستصلحة ، وتنظيم الملكية ، وحماية الانتاج الزراعي ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٢ ، الخاص بتاجير الاراضي الزراعية الفاشحة عن حاجة الفلاحين في مختلف مناطق القطر سواء كانت مستصلحة أو غير مستصلحة وفسق ضوابط مدرومة متضمنة دورة زراعية مناسبة تساعد على انتاج المحاصيل الاستراتيجية والصناعية ، والاستفادة القصوى من الاراضي والالات الزراعية المتاحة في القطاع الزراعي ؛

(ب) قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ لصيانة وحماية الاراضي المستصلحة ومنشآت الري والصرف ؛

(ج) القرار رقم ٧٢٢ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته الخاصة بتفريغ الزراعيين الفنيين من خريجي المعاهد والكليات الزراعية والبيطرية لادماج الكوادر الزراعية العلمية النشطة في الحقل الانتاجي وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم .

٧٤- اضافة الى القوانين والقرارات السابقة التي شرعتها الثورة لحماية الانتاج الزراعي وقوانين الاصلاح الزراعي هناك بصورة خاصة القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٠ وقانون تنظيم الملكية الزراعية في منطقة الحكم الذاتي رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٥ .

٧٥- ان هذين القانونيين قد منحا الفلاحين ممن لا يملكون الارض فرصة مناسبة لامتلاك قطعة ارض واستغلالها مع الحصول على الدعم المادي والخدمات .

٢ - التدابير المتخذة لتحسين وسائل انتاج الغذاء  
وكميته ونوعيته وتطوير البحوث الزراعية

٧٦- تم استحداث هيئة عامة للبحوث الزراعية التطبيقية تضم ١١ مركزا بحثيا ووفرت

لها الكوادر المتخصصة وتم دعمها بالامكانيات والمستلزمات البحثية المتاحة ، وتم عقد أول مؤتمر علمي في نهاية عام ١٩٨٤ حيث عُرضت نتائج البحوث والدراسات التي تخدم خطة التنمية الزراعية في القطر ، وكانت البحوث في مختلف الاختصاصات وبخاصة ذات الجوانب التطبيقية .

#### ٤ - حفظ الاغذية

٧٧- تم انشاء عدد من المخازن في مختلف المحافظات لاغراض التخزين المختلفة ، المبردة والمجمدة والعبادية ، وذلك لحفظ المنتجات الحيوانية والنباتية المحلية والمستوردة وكذلك مستلزمات الانتاج القابلة للتلف مثل الادوية والمبيدات واللقاحات .. الخ .

٧٨- كما تقوم وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بمكافحة الآفات الزراعية في مساحات تقدر ب ٨,٧ ملايين دونم سنويا بالاضافة الى تحضير الحبوب وتصنيفها . وتوفر المخازن للبذور وذلك لتقليل الاضرار الناجمة عن الآفات الزراعية والامراض ، وتجرى هذه العمليات عن طريق الاجهزة الرسمية للوزارة او عن طريق الفلاحين أنفسهم بعد تزويدهم بالمستلزمات الضرورية .

٧٩ - كما قامت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي بادخال الميكنة الزراعية في جميع مراحل عمليات الانتاج الزراعي ولمختلف المحاصيل الزراعية الاساسية وامكن تقليل نسبة الفاقد من عمليات حصاد المحاصيل الاساسية كما بذلت الجهود لتحسين عمليات نقل وتخزين المحصول من الحقل الى مركز التجميع ومنها الى الصوامع لتصل الى اماكن التخزين في الوقت المناسب والتقليل من الفاقد في هذه المراحل .

٨٠- اُضف الى ذلك ان القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٢ قد شرع بهدف المحافظة على التربة واستغلال شبكات الري والصرف وصيانتها والحفاظ عليها والمحافظة على الاراضي المستصلحة اقامة عدد من السدود والخزانات على الانهر الفرعية لتحسين توزيع المياه والسيطرة عليها .

#### ٥ - التدابير المتخذة لتحسين توزيع الغذاء

٨١- يعتبر العراق أحد البلدان التي لا تعاني من نقص في المواد الغذائية . وتقوم

المؤسسة العامة للحبوب بشراء كامل الانتاج من الحنطة والرز والشعير الى جانب استيراد هذه المواد من الخارج . ويتم تخزينها في المخازن والصوامع المعدة لهذا الغرض والمتاحة بالقرب من مراكز الانتاج . وبذلك فإن الدولة تسيطر تماما على عملية استلام المواد الغذائية الرئيسية من مناطق الانتاج وايصالها الى مراكز الاستهلاك عبر منافذ التوزيع المباشرة وغير المباشرة .

٨٢- يسيطر القطاع الحكومي على استيراد وتوزيع المواد الغذائية الرئيسية ومواد أخرى كالشعير ، والشاي ، والقهوة ، والحليب ، والزيوت النباتية ، والمقبول ، ومواد التنظيف والصابون ، وتقوم المنشأة العامة لتجارة المواد الغذائية بتنظيم عمليات الاستيراد والتوزيع .

٨٣- يعمل التجار في المنشآت الخاصة في ظل توجيه وسيطرة الدولة حيث يقومون بعمليات التوزيع في مختلف مناطق ومحافظات القطر وحتى أبعد نقطة على الحدود وبالسعر المحددة من قبل المنشآت التجارية الحكومية .

٨٤- يتم توزيع تجار القطاع المرتبطين بالمنشآت التجارية على أساس جغرافي وهو ما يحول دون الممارسات الاستغلالية التي تتنافى والقوانين والأنظمة المرعية .

٨٥- أما فيما يتعلق بتحسين طرق المواصلات ، فمن المعروف ان الدولة قامت بتعميد الطرق الريفية بمختلف المواد والوسائل خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ وبلغ طولها حوالي ١٥ ٦١١ كم . وهناك طرق يجري تعبيدها يبلغ طولها ١٢ ٧١١ كم وذلك بخلاف ٢٤٢ كم من الطرق الحديثة للمرور السريع بين المحافظات الرئيسية وحدود العراق الدولية . وبهذه الوسيلة تم الى حد كبير ربط مراكز الانتاج الزراعي بمراكز الاستهلاك في المدن الرئيسية والاقضية والنواحي ، وذلك للسماح للفلاحين والمنتجين الزراعيين بايصال منتجاتهم وخاصة الفواكه والخضر الى مراكز التسويق ومناطق الاستهلاك الكثيف .

٨٦- قامت الدولة ببيع عدد كبير من السيارات الحقلية من طراز بك اب وحمولة طن واحد الى طنين الى الفلاحين بأسعار مخفضة ومن الواضح ان هذا الاجراء أدى الى انسياب المحاصيل الزراعية وبخاصة الطازجة الى الأسواق بصورة جيدة . وأثر على عرض هذه المنتجات في المراكز التسويقية . ان زراعة الخضر المفطاة قد توسعت في السنتين الاخيرتين نتيجة لما وفرته الدولة من دعم لهذا النوع من النشاط الزراعي حيث ان معظم الخضر الاساسية قد توفرت للمستهلك في معظم فصول السنة . كما ان الدولة قد

دعمت أسعار شراء أهم المحاصيل الأساسية والتزمت باستلام جميع محاصيل الحبوب من حنطة وشمير ورز وبشراء الفائض من الخضار الأساسية وهي البطاطس والبطاطم والشوم والبصل ، في حالة وجود فائض عن حاجة السوق ودفع أثمان مجزية للمنتجين لتشجيعهم على الاستمرار في الانتاج .

٨٧- هذا وقد أدت سياسة دعم المواد الرئيسية كالطحين والشاي والسكر وغيرها السلي توفيرها بأسعار رخيصة للمواطنين .

٦- التدابير المتخذة لتحسين مستويات استهلاك  
الغذية والغذية

٧ - التدابير المتخذة للحد من غش الأغذية  
وتلوثها ، ولتحسين نوعية الأغذية وصلاحيتها

٨ - التدابير المتخذة لنشر المعرفة عن مبادئ التغذية

٩ - المشاركة في التعاون والجهود والمشاريع الدولية الرامية  
الى ضمان حق كل فرد في التحرر من الجوع

٨٨- تأخذ الدولة على عاتقها توفير الغذاء الصحي والإشراف عليه من الناحية  
الصحية وكذلك مصادر مياه الشرب . لذلك فهي تقوم بما يلي :

(أ) تقوم الدولة بالتوعية الإعلامية ، كما تقوم بدعم المواد الغذائية  
الأساسية التي تلعب دورا هاما في رفع المستوى الغذائي كالطحين والسكر والبيض  
والحليب واللحوم المستوردة وخفض الرسوم الجمركية على الأغذية بمقارنتها بالسلع  
الاستهلاكية الأساسية ؛

(ب) تعمل الدولة على تطوير معهد بحوث التغذية في القطر للقيام بدراسات  
وبحوث دورية على الفئات المعرّضة من السكان للوقوف على احتياجاتها وتقديم مقترحات  
لرفع مستواها الغذائي والتغذوي ؛

(ج) شملت الدولة جميع مدارس وفروع التعليم الابتدائي الإجباري في القطر

.../...

بالتغذية وهي مجانية . وتقدم مساعدة غذائية لجميع الاطفال ، كما يوجد برنامج مماثل في معظم رعايات الامومة والطفولة ومراكز رعاية الاطفال الذين يمكن اصابتهم بالدرجة الاولى والثانية بسوء التغذية وتقوم نفس هذه المراكز بتوعية شافية للامهات الحوامل والمرضعات ؛

(د) تدعم الدولة الوجبة الغذائية المقدمة للعمال في المصانع ؛

(هـ) صدرت قوانين تتعلق بمسؤولية الجهاز المركزي للتفتيش والسيطرة التابع لوزارة التخطيط ، عن وضع المعايير النوعية والقياسات اللازمة الواجب توافرها في الاغذية مستندا على ما أنجز عالميا وعربيا حول الموضوع وما هو مقبول عمليا وعلميا من قبل لجنة عليا من الخبراء والاختصاصيين في موضوع الغذاء والتغذية كما تعمل وزارة الصحة للمحافظة على سلامة الغذاء وتداوله وتخزينه وتسويقه على كسل المستويات وحماية صحة المستهلك ؛

(و) تنشر المعلومات عن مبادئ صحة الغذاء في الاذاعة والتلفزيون والمحط المحلية ووسائل الاعلام الاخرى ؛

(ز) ادخال مواضيع التغذية والغذاء ضمن مناهج جميع المراحل الدراسية - رياض الاطفال والابتدائي والتعليم المتوسط والاعدادي . كما تدرس هذه المواضيع في بعض الكليات منها كلية الزراعة والتربية والتمريض والصيدلة وبعض فروع التمريض وفتحت أقسام خاصة متخصصة لتدريس الموضوع في معهد الصحة العالي ومعهد الطب الفني كما يقوم قسم الصحة العامة للدراسات العليا بتدريس الموضوع ؛

(ح) ينظم معهد بحوث التغذية دورات مستمرة لجميع العاملين في الميادين التي تقوم التغذية بدور فيها مثل معلمي ومعلمات رياض الاطفال ومراقبات الحضانات والعاملين في الفنادق ورعايات الامومة والطفولة وعاملات التغذية في المستشفيات .

جيم - الحق في الكساء الكافي

١ - دعم الحق في الكساء الكافي

٨٩- بغية توفير الملابس وملح الكساء بجميع أنواعها ، أولت الدولة اهتماما خاصا

لتوفير هذه السلع الأساسية وانتاجها بواسطة جميع القطاعات الاشتراكي والمختلط والخاص ، وليس هناك عوز أو نقص في احتياجات السكان من الملابس الخارجية أو الداخلية .

٩٠- لقد عملت الدولة بعد انتصار تأميم النفط ومنذ عام ١٩٧٣ على تنويع التشكيلة السلعية من الملابس تبعاً لارتفاع دخول المواطنين وبأسعار مناسبة وبحيث تتوفر لجميع المواطنين .

٩١- بالرغم من فاعلية القطاع الاشتراكي في هذا المجال لتوفير الكساء لغالبية السكان فإن سياسة الدولة تقضي بمشاركة النشاط الخاص في استيراد الملابس والاقمشة للاستفادة من هذا النشاط في تلبية احتياجات المواطنين وفقاً لرغباتهم واذواقهم مع مراعاة اختلاف النوعيات والتشكيلات والالوان حسب الجنس والعمر . ويتم أيضاً تلبية احتياجات المواطنين من الملابس الشعبية والملابس الأخرى المتميزة بالحداثة .

٩٢- تقوم المنشآت التجارية التي تملكها الدولة بتلبية الطلبات وتخطيط المبيعات . وتؤخذ في الاعتبار في هذا الجانب مصالح المستهلكين الأساسية وليس الربح التجاري . ومعنى ذلك أن مواد الكساء الأساسية توفر بالكامل . وإن أدى ذلك إلى تحقيق أرباح قليلة . وفي حالة وجود نقص فإنه لا يكون في السلع الأساسية وإنما يتم تحويل بعض المبالغ من تخصيصات السلع الكمالية إلى الأساسية بهدف توفيرها . كل ذلك وفقاً لمنظور الدولة الاشتراكي وتعقد وزارة التجارة اتفاقيات تجارية مع الدول الصديقة لغرض استيراد مختلف السلع والمواد وتطرح بأسعار مناسبة لدخول المواطنين .

٩٣- تعتمد الدولة نظاماً خاصاً بالأولويات السلعية ، حيث تدخل مواد الغذاء والكساء والدواء ومستلزمات النقل ضمن الأولوية الأولى سواء في خطط الانتاج أو الاستيراد والتوزيع مع العلم بأن المؤسسات الحكومية تسيطر على القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني المخطط مركزياً حيث تعتمد الخطط السنوية والخمسية لتحسين مستويات المعيشة ورفع مستوى رفاه السكان .

٩٤- تمارس الدولة الرقابة الرسمية القانونية والاقتصادية ، وتعتبر تقارير الرقابة من الوسائل المهمة لمراجعة الخطط ، ومعالجة الانحرافات ، واتخاذ الاجراءات القانونية ضد المتلاعبين بالاسعار .

.../...

٩٥- ان العراق يتبع نظاما خاصا في القضاء الاداري حيث هناك محاكم تجارية متخصصة الى جانب هيئة تمييز التجارة للنظر في مخالفات قانون تنظيم التجارة رقم ٢٠ المعدل لسنة ١٩٧٠ .

٢ - التدابير المتخذة لتحسين اساليب انتاج وتوزيع اصناف الكساء

٣ - الاساليب العلمية والتقنية المستخدمة لتوفير مستوى كاد من اصناف الكساء

٤ - نطاق المشاركة في التعاون الدولي الذي يستهدف تعزيز الحق في الحصول على كساء كاف

٩٦- تولي الدولة اهتماما كبيرا لتحسين وسائل إنتاج وتوزيع الملابس وزيادة كمية الانتاج وتحمي لتحقيق ذلك . ومن ثم فإن الدولة تعمل في جميع أنحاء العراق على ما يلي :

(أ) تجديد جميع مصانع النسيج والحياسة والملابس الجاهزة بإدخال معدات حديثة ومتطورة وادخال التكنولوجيا المتقدمة في وسائل العمل والانتاج والسيطرة النوعية واساليب التصميم ؛

(ب) اقامة عدد من المشاريع الكبيرة الحديثة لانتاج الملابس الجاهزة بغية زيادة الانتاج وتغطية معظم حاجة القطر منها وعلى سبيل المثال مصنع الملابس الجاهزة للاولاد في الموصل ، ومصنع الملابس النسائية الجاهزة في السليمانية ، ومصنع ملابس الرجال الجاهزة في النجف ، بالإضافة الى المصانع القائمة والتي تم تحديثها كالمنشأة العامة للحياسة في بغداد ، ومشغل الحياسة في الكوت وتنتج هذه المشاريع عشرة ملايين قطعة من الملابس المختلفة سنويا ؛

(ج) وبغية زيادة الانتاج في حالة عدم كفايته لتغطية احتياجات المواطنين هناك تعاون مع عدد من الشركات العالمية المتخصصة لتطوير الانتاج وتوفير المعدات الحديثة وتقديم المعرفة والمشورة الفنية ، واستخدام الخبراء والفنيين ، وأعمال التدريب ، واعداد القوالب والنماذج والتصاميم ومدتها شركات من ايطاليا والمانيا الغربية ويوغوسلافيا والصين الشعبية وغيرها ؛

.../...

(د) أما فيما يخص القطاع الخاص ، فان الدولة تدعم المصانع والمؤسسات الصناعية ذات الطابع الخاص الى جانب الاشراف الفني لغرض تحسين منتجاتها ومد احتياجات المواطنين من الملابس ومن مختلف أنواع الانسجة القطنية والصوفية ؛

(هـ) ويضاف الى ذلك استيراد الانسجة والملابس من الخارج لتنويع البضائع وتقوم وزارة التجارة بالاشراف على عملية الاستيراد في القطاع الخاص وفقا لشروط محددة ، وتوفر البضائع بأسعار معتدلة في الاسواق الحكومية .

#### دال - الحق في المسكن

##### مقدمة

٩٧ - لا يوجد عمليا أي تمييز في حق جميع المواطنين على اختلاف فئاتهم في الحصول على مسكن فضلا عن أن المشرع العراقي من القوانين والانظمة في سبيل هذا الغرض ومنها قانون تشييد مساكن العمال رقم ٢٨ لسنة ٤١ وتعديلاته ونظام ايجار المساكن للعمال رقم ٢٨ لسنة ٤٧ وتعديلاته ونظام بيع المساكن للعمال والموظفين رقم ٧ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته . كما ضمنّت الدولة عدم التعسف في فرض ايجارات المساكن على المواطنين بقانون مراقبة ايجار العقار رقم ٦ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وآخرها التعديل رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٠ .

#### ١ - القوانين الرئيسية

٩٨ - فيما يلي أهم القوانين والانظمة والاتفاقات :

(أ) كراس التشريعات القانونية في مسألة السكن ويحتوي على جميع القوانين والقرارات التي تخص الامتلاك وغيره .

(ب) قانون الاتحاد التعاوني الإقليمي .

(ج) قانون الجمعيات التعاونية لإدارة المجمعات السكنية (رقم ٤٩ لعام ١٩٨٠) .

(د) قرار رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٨٠ بخصوص تشييد عمارات سكنية لموظفي ادارات الدولة .

(هـ) اساليب دعم تمويل مشاريع الاسكان الاقتصادي في العراق .

٢ - معلومات عن التدابير المتخذة بما في ذلك البرامج المحددة والاعانات المالية ، الخ

٩٩ - ان المؤسسة العامة للاسكان في وزارة الاسكان والتعمير هي إحدى المؤسسات الرئيسية المعنية بموضوع السكن ، وتمثل مرفقا هاما من مرافق القطاع الاشتراكي . وقد أخذت على عاتقها تحقيق ما يوكل اليها في مجال انشاء الوحدات والمجمعات السكنية من خلال خطط التنمية القومية .

١٠٠ - وتقوم المؤسسة بانشاء مجمعات سكنية كبيرة تتوفر فيها سبل الراحة للأسرة والفرد كما تقوم بالاضافة الى بناء الوحدات السكنية بانشاء جميع مرافق الخدمات من مدارس وأسواق ومراكز صحية واجتماعية فضلا عن الهياكل الاساسية ذات الصلة مثل الطرق وشبكات مياه الشرب ومياه المجاري وشبكات الكهرباء والهاتف .

١٠١ - ومن الممكن أخذ فكرة عن الاعداد التقريبية للوحدات السكنية المنجزة أو التي مازالت قيد التنفيذ في الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٤ حيث تم انجاز حوالي ٣٩ ٠٠٠ وحدة سكنية ، بينما مازالت هناك حوالي ٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية قيد التنفيذ في عام ١٩٨٤ فقط .

١٠٢ - كما تقوم الدولة بتوزيع الاراضي على المواطنين وأعضاء الجمعيات التعاونية الاسكانية بأسعار رمزية وتقرضهم بدون فائدة لانغراض بناء المسكن .

١٠٣ - تقوم المؤسسة العامة للاسكان بإعداد دراسات اسكانية متعددة هدفها النهائي محاولة حل أزمة السكن وتوفير المسكن اللائق للمواطن العراقي وللأسرة .

١٠٤ - تم اقرار سياسة عامة للاسكان في القطر تستند الى مبدأ المجهود المشترك للمواطنين والدولة باعتبارها السيادة الاكثر توافقا ويقوم القطاع الاشتراكي والجمعيات التعاونية بتنفيذ ٤٠ في المائة من المجموع الكلي لاحتياجات الاسكان مع جميع الهياكل الاساسية والاجتماعية في المناطق الحضرية ، أما في الريف فان الدولة

بموجب قانون الإصلاح الزراعي تقوم بتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين لغرض استثمارها ويقوم الفلاحون بإنشاء دورهم السكنية فيها . وعلى القطاع الاشتراكي تنفيذ جميع الهياكل الأساسية التقنية والاجتماعية في الريد و ١٠ في المائة من الوحدات السكنية .

١٠٥ - كما توجد بعض الاعفاءات الضريبية على المساكن وبعض القروض المحددة الخاصة بتخمين المسكن .

### ٣ - معلومات عن استخدام المعرفة العلمية والتقنية

١٠٦ - لا يوجد خلال هذه الفترة تعاون دولي في هذا المجال واقتصر تطوير وتحسين المباني على الدراسات الجارية في داخل القطر والاستفادة من الخبرات الناتجة عن انجاز المشاريع السكنية عن طريق استخدام تكنولوجيا حديثة للبناء .

### ٤ - التدابير المتخذة لحل المشاكل الخاصة بالمساكن ومياه الشرب والظروف الصحية في المناطق الريفية

١٠٧ - جميع المحافظات مزودة بمصنع أو معانق لتنقية المياه لأغراض الشرب وتتوقف طاقتها على الكفاءة السكانية علما بأن المصادر المغذية لها هي المياه السطحية "الأنهر" ويعتمد مكان بعض المحافظات على خزانات للمياه ماعدة لمصنع أو معانق تنقية المياه القائمة فيها .

١٠٨ - جميع الأضية والنواحي مزودة بمصنع أو خزان مياه وتعتمد طاقتها على الكفاءة السكانية لتلك الأضية والنواحي ، علما بأن المصادر المغذية لها هي مياه الأنهر والجداول .

١٠٩ - بعض القرى والأرياف تعتمد على خزانات للمياه ذات طاقات مختلفة كما يتم تزويد سكان بعض القرى والأرياف بالمياه الصالحة للشرب بواسطة سيارات الصهريج وهناك بعض سكان الأرياف الذين يعتمدون على مياه المصادر المائية مباشرة وتدل نتائج الفحوصات الكيميائية للمصادر المائية المغذية للمعانق والخزانات المائية والتي أجريت في المختبرات في وزارة الصحة على صلاحيتها للاستهلاك البشري . وفيما يخص الفحوصات البكتريولوجية للنماذج المائية المأخوذة من المشاريع المائية فقد دل

معظمها على صلاحيتها للاستهلاك البشري ويتم معالجة جميع الامور التي تؤدي الى عدم صلاحية المياه المجهزة للاستهلاك البشري بواسطة ادارات المياه والمجاري في المحافظات .

١١٠ - وبالنظر للتوسع السكاني فقد نمت المؤسسة العامة للمياه والمجاري في برامجها على تزويد جميع المواطنين في المدن والاقضية والنواحي والقرى بالمياه الصالحة للشرب فبادرت بإنشاء مصانع تنقية المياه ذات الطاقات العالية في المسدن والاقضية والنواحي بالاضافة الى مصانع مشتركة لتزويد عدد كبير من القرى والارياف بالمياه الصالحة للشرب . وبادرت المؤسسة العامة للمجاري بتحسين كفاءة مصانع تنقية المياه المنشأة من فترة طويلة ، فضلا عن اصلاح الاجهزة والمعدات وصيانتها والعمل على استمرارها ، كما أنشأت شبكة للمجاري في جميع أنحاء القطر .

١١١ - وهناك شعبة لمراقبة نوعية مياه الشرب تقدم تقارير عن مصانع تنقية المياه وخزانات المياه في جميع المحافظات .

#### المادة ١٢ : الحق في الصحة الجسمية والعقلية

##### ألف - القوانين الرئيسية

١١٢ - ان دائرة الخدمات الوقائية والبيئية التي هي احدى دوائر الهيئة العامة للخدمات الصحية المنصوص عليها في المادة ٧ من نظام الهيئة المذكورة (رقم ٢ لسنة ١٩٨٤) الصادر استنادا الى المادة ١١ من قانون وزارة الصحة (رقم ٨٠ لسنة ١٩٨٣) تقوم بوضع البرامج والخطط الصحية المركزية في مجال خدمات الصحة المدرسية ورعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة ، كما تقوم باصدار التعليمات الخاصة في هذا المجال والتي يتم وضعها سنويا لهذا الغرض وتقوم دوائر الصحة في المحافظات بتنفيذها بواسطة مراكز رعاية الامومة والطفولة ومراكز رعاية الحوامل والمراكز الصحية التي تقدم خدمات لرعاية الامومة والطفولة كجزء من عملها اليومي ، ويشرف على هذه المراكز محليا قسم الخدمات الوقائية والبيئية في دوائر الصحة .

١١٣ - خصم قانون الصحة العامة (رقم ٨٩ لسنة ١٩٨١) فرعا ورد في المواد أدناه لرعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة . وتنص المادة ٧ على ما يلي :

"تسعى الوزارة لتحقيق أهدافها في مجال رعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة بالوسائل التالية :

"(أ) العمل على تغطية القطر بمراكز صحية لرعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة .

"(ب) اجراء الفحوص الطبية اللازمة على المتقدمين للزواج لبيان أهليتهم وملاמתهم وتزويدهم بالشهادة الصحية .

"(ج) تهيئة الزوجة صحيا ونفسيا تمهيدا لتحمل دورها ومسؤولياتها المستقبلية كام .

"(د) تتبع صحة الحامل وجنينها بالفحوص الدورية المستمرة وتأهيلها غذائيا .

"(هـ) ارشاد العائلة لإعطاء فترة زمنية معقولة بين حمل وآخر وفق ما تتطلبه صحة الام والطفل والاسرة .

"(و) اجراء الفحوص الدورية على الطفل للتأكد من نموه والحفاظ على صحته وإرشاد الام حول الغذاء الواجب تقديمه لطفلها خلال فترة نموه .

"(ز) الزام المواطن بإجراء التطعيمات الدورية وفق تعليمات تصدرها الجهة الصحية المختصة" .

١١٤ - تهدف المادة ٦ الى رعاية الامومة والطفولة وصحة الاسرة والى تحقيق واجيب المجتمع والدولة تجاه الام والطفل منذ تكوينه جنينا .

١١٥ - وجاء في المادة ٨ ما يلي :

"(أ) يجب الحصول على موافقة الجهة الصحية لفتح دور الحضانة وفق تعليمات تصدر لهذا الغرض ؛

"(ب) تمارس الجهة الصحية اشرافا دوريا على دور الحضانة للتأكد من استمرار توفر الشروط المطلوبة وملازمة الماملين فيها" .

باء - معلومات عن

١ - التدابير المتخذة لتخفيف معدل المواليد  
الأموات ووفيات الاطفال

٢ - التدابير المتخذة لتحقيق النماء الصحي للاطفال

١١٦ - تم تشكيل مجلس استشاري لرعاية الامومة والطفولة يضم ذوي الاختصاص بهذا المجال واصدار عدة قرارات بهذا الصدد .

١١٧ - يتم ، من خلال تطبيق خطة عمل رعاية الامومة والطفولة والتعليمات الصادرة بهذا الصدد من قبل المؤسسات الصحية ، توفير الوقاية قبل الولادة وبعد الولادة . وتوفر هذه المؤسسات الرعاية التامة والخدمات الصحية للأمهات .

١١٨ - يقوم اتحاد النساء بفتح دور حضانة للأمهات المرشحات في كل مصنع أو معمل حتى يتسنى للأم ارضاع طفلها اثناء العمل في الفترة الصباحية لمدة ساعة واحدة كما توجد في كل مستشفى حضانة لرعاية اطفال الممرضات العاملات .

١١٩ - تقوم الدولة بالتوعية الإعلامية كما تقوم بدعم المواد الغذائية الأساسية التي تلعب دورا هاما في رفع المستوى التغذوي مثل الطحين والسكر والسيخ والحليب واللحوم المستوردة وخفض الرسوم الجمركية على الاغذية بمقارنتها بالسلع الاستهلاكية الأساسية .

١٢٠ - تعمل الدولة على تطوير معهد بحوث التغذية في القطر للقيام بصورة دورية بدراسات وبحوث على الفئات المعرّضة من السكان للوقوف عن احتياجاتها وتقديم المقترحات لرفع مستواها التغذوي .

١٢١ - شملت الدولة جميع مدارس فروع التعليم الابتدائي الإجباري في القطر بالتغذية ، وتقدم مساعدة غذائية لجميع الاطفال كما يوجد برنامج مماثل في معظم رعايات الامومة والطفولة ومراكز رعاية الاطفال الذين يمكن اصابتهم بالدرجة الاولى

والشأنية بسوء التغذية وتقوم نفس هذه المراكز بتوعية ثقافية للامهات الحوامل والمرضعات .

### ٣ - التدابير المتخذة لحماية البيئة

١٢٢ - تقوم دوائر البيئة منذ نشأتها في منتصف السبعينات بدراسة الاوضاع السلبية التي تولدت إثر التطور الصناعي الذي بدأ منذ بداية الستينات والتي أخذت تهدد البيئة المجاورة بالتلوث المستمر وتسير بالصحة العامة نحو التدهور ، لذا وضعت الدوائر البيئية الخطط السنوية للحد من هذا التلوث وذلك بتصنيف نوع الصناعات حسب طبيعة التلوث الحاصل منها ثم وضع الدراسات للحلول الكفيلة للحد من التلوث طبقا كان أم سائلا أو غازيا . وقد باشرت الدوائر البيئية بالتنسيق مع الدوائر المعنية الأخرى وضع خطط لتصحيح الوضع البيئي للصناعات الملوثة كذلك يتم التنسيق مع الدوائر الأخرى لوضع الشروط البيئية اللازمة للمشاريع التي ستنشأ مستقبلا . ومن الأعمال التي تنجزها دوائر البيئة وبالخصوص دائرة الخدمات الوقائية والبيئية ، قسم الهندسة البيئية ما يلي :

- (٤) مراقبة نوعية مياه الشرب :
- ١١) التعرف على نوعية مياه المصادر المائية عند نقاط مأخذ محطات تنقية مياه الشرب ؛
- ١٢) التعرف على الكفاءة النوعية لمصانع وصهاريج تنقية مياه الشرب ؛
- ١٣) التعرف على نوعية مياه الشرب المجهزة في مصانع التنقية والواصلتة الى المستهلكين عبر شبكات التوزيع وفق متطلبات المواصفات القياسية العراقية والمعايير العالمية ؛
- ١٤) تحديد حالة الشبكة الناقلة لمياه الشرب ومدى صلاحيتها للاستهلاك البشري ؛

- ١٥١ اجراء دراسة استقصاء جميع مصانع تنقية المياه والخزانات الموجودة في جميع المحافظات ؛
- ١٦١ القيام بزيارة مصانع تنقية المياه واخذ نماذج منها لاجراض الفحوصات البكتريولوجية والكيمائية والفيزيائية بما لا يقل عن ستة مرات خلال السنة في مدينة بغداد ؛
- (ب) دراسة استقصائية لمصادر المياه تهدف الى ما يلي :
- ١١١ وضع خريطة بيئية دقيقة لمصادر المياه ؛
- ١٢١ وضع الحلول للحفاظ على المصدر المائي ومستغليه من خلال السيطرة على الملوثات ؛
- ١٣١ المساهمة في وضع الاسس النوعية للموازنة المائية ؛
- ١٤١ وضع المعايير الوطنية الخاصة بمياه المصادر المائية وذلك بعد الانتهاء من تنفيذ الخطة الخمسية للدراسة الاستقصائية ؛
- ١٥١ وضع دراسة عن نوعية كل مصدر مائي على حدة ومدى تأثيره او تاثيره بالمصادر الاخرى ؛
- (ج) الرقابة النوعية للتصارييف الصناعية :
- ١١١ مراقبة نوعية التصارييف الصناعية والبشرية في نهر دجلة بين نقطتي النهر المحصورتين شمال التاجي وحتى جنوب منطقة الوردية بعد التقاء نهر ديالى بدجلة ؛
- ١٢١ مراقبة نوعية مياه نهر دجلة وتأثر هذه النوعية من جراء التصريف الصناعي والمياه القذرة والمجاري ؛

- ١٣١ إعداد وتهيئة المعلومات بصدد نوعية التصاريح المختلفة بغية تطبيق نظام صيانة الانهار ووضع معايير جديدة في هذا الصدد ؛
- ١٤١ دراسة امكانية الوصول الى طرق لمعالجة التصريف الصناعي وكذلك النظر في امر دمج التصاريح المتشابهة من حيث النوعية لمعالجتها في وحدة تصفية واحدة ؛
- ١٥١ إعداد دراسة حول معايير تصريف المياه الصناعية بعد التعرف على الانظمة الدولية المعتمدة وظروف المنطقة للاستفادة منها في اعسادة النظر في احكام ومحددات صيانة الانهار المعمول به حاليا وتطويرها ؛
- (د) الامحاح البيئي :
- ١١١ تقييم الواقع البيئي ورفع التقارير عن طرق تصريف النفايات والطرق المتبعة للتخلص منها نهائيا ؛
- ١٢١ تقييم الواقع البيئي ورفع التقارير عن مزارع الدواجن والمجازر ضمن حدود محافظة بغداد وبالتنسيق مع الجهات الزراعية والبيطريية ومتابعة تطبيق قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٨٨ المؤرخ في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٤ بهدف السيطرة على عدم انتشار مرض الحمى السوداء (الكالازار) ؛
- ١٣١ تقييم الواقع البيئي ورفع التقارير عن جميع محطات الغسل والتشحيم في بغداد ؛
- ١٤١ تقييم الواقع البيئي ورفع التقارير عن جميع المعامل الملوثة كمعامل الطابوق والكاشي وكسارات الحجر والاسفلت ؛
- ١٥١ إعداد دراسة لوضع معايير وطنية للنفايات الصلبة ؛
- (هـ) الضوضاء :

.../...

- ١١' إعداد دراسة عن الضوضاء الناتجة عن المرور في الشوارع العامة في مدينة بغداد ؛
- ١٣' إعداد دراسة لوضع معايير وطنية ؛
- ١٣' إعداد دراسات حول مستويات الضوضاء في المناطق الحرفية والصناعية ؛
- ١٤' إعداد دراسة حول تأثير الضوضاء على المدارس والادارات والمستشفيات والمنازل ، وذلك عن طريق اجراء الدراسات الاستقصائية اللازمة ؛
- (و) تلوث الهواء :

- ١١' تحديد أنواع الملوثات الغازية الموجودة في المدينة نتيجة للنشاطات البشرية المختلفة وبخاصة وسائل النقل والمواقع التي تستعمل فيها أنواع الوقود الصلب كمصدر للطاقة وذلك من خلال اجراء الدراسات الاستقصائية وعمليات الرصد المستمرة عن طريق المحطات الموجودة في العديد من مناطق بغداد مع بيان الاثار السلبية على البيئة المجاورة وذلك بإعداد دراسات عن النتائج التي تظهر في تلك المحطات ثم وضع الحلول اللازمة لإزالة التلوث ؛
- ١٢' ايلاء مزيد من الاهتمام لإعداد دراسات لوضع معايير وطنية للملوثات الغازية ؛

٤ - التطعيم والسيطرة على الاوبئة والامراض المترتبة على العمل

الف - برامج التطعيم

- ١٢٢ - في ضوء الفقرة سابعاً من المادة ٧ من قانون الصحة العامة قامت دواثرنسا الصحية بتطعيم الاطفال باللقاحات الامامية التالية :

- لقاح ال بي سي جي - ضد مرض التدرن - واللقاح الثلاثي (ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي) وثلاث جرع من لقاح شلل الاطفال للاطفال قبل تزويدهم بهوية الاحوال المدنية (البطاقة الشخصية) .

١٢٤- اعتمدت وزارة الصحة برنامج وطني للتطعيم في القطر العراقي وفق المنهج التالي :

الاسبوع الاول من الولادة	لقاح ال بي سي جي ضد مرض التدرن
الشهر الثاني من العمر	اللقاح الثلاثي + لقاح شلل الاطفال
الشهر الرابع من العمر	اللقاح الثلاثي + لقاح شلل الاطفال
الشهر السادس من العمر	اللقاح الثلاثي + لقاح شلل الاطفال
الشهر الثالث عشر من العمر	الجرعة المنشطة الاولى في اللقاح الثلاثي مع لقاح شلل الاطفال
الشهر الخامس عشر من العمر	لقاح الحصبة المختلط ضد مرض الحصبة - الحصبة الالمانية - النكاف
من ٤ الى ٦ سنوات	الجرعة المنشطة الثانية في اللقاح الثلاثي مع لقاح شلل الاطفال

١٢٥ - كما يتم تطعيم جميع طلبة رياض الاطفال وطلاب المدارس عند دخولهم الى روضة الاطفال او المدرسة الابتدائية لأول مرة بلقاح (بي سي جي) وجرعة منشطة من اللقاح الثلاثي ولقاح شلل الاطفال وتطعم طالبات مرحلة الدراسة المتوسطة غير المتزوجات بلقاح الحصبة الالمانية وكذلك جميع العاملين في خزن وحفظ وتحضير وتقديم الطعام ، كما يتم تطعيم العاملين في مشاريع المياه والمجاري بلقاح التيفوئيد ويطعم جميع الراغبين في السفر للحج الى بيت الله الحرام بلقاح ضد مرض التهاب السحايا الدماغية . ويطعم المسافرون الى المناطق الموبوءة بمرض الحمى الصفراء بلقاح ضد المرض المذكور تطبيقا لتعليمات السفر الدولية وتطعم الام الحامل بلقاح توكسين الكزاز بعد الشهر الثالث من العمل لوقايتها ووليدها من الاصابة بمرض الكزاز ، كما يطعم به العاملون في المهن المعرضة للاصابات والجروح .

باء - السيطرة على الاوبئة

١٢٦ - أما بخصوص البرامج الهادفة للسيطرة على الاوبئة فقد صدرت تعليمات وزارة

.../...

الصحة رقم ٢٠ و ٢١ لسنة ١٩٨٢ بشأن مكافحة الأمراض المعدية والمتوطنة الخاضعة لقانون الصحة العامة وتقوم فرق التحري الوبائي والجهات الصحية المتخصصة في وزارة الصحة بإنحاء القطر باجراء التحريات الوبائية وتنفيذ الاجراءات الصحية للسيطرة على الأمراض المعدية المشمولة بالتعليمات أعلاه ومنعها ، كاجراءات العزل والمراقبة ومعالجة الحالات المرضية مع اتخاذ الاجراءات الوقائية للملاسين واكتشاف الحالات ومتابعة الوضع الصحي لهم .

١٢٧ - وتطبيقا لمبادئ الرعاية الصحية الدولية للوصول الى هدف الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ يجري حاليا بمورة مكثفة تنفيذ برامج للسيطرة على معدل وفيات الاطفال بأمراض الكزاز الولادي ، والكزاز ، والخنق ، والسعال الديكي ، وشلل الاطفال ، والتسدرن ، والحصبة ، والحصبة الالمانية ، والنكاد وخفض هذا المعدل مع تنفيذ برنامج مكافحة أمراض الاسهال الحاد بالاعتماد على استعمال محلول الاماهة الفموي لمعالجة حالات الجفك وبتشجيع الرضاعة الطبيعية والتغذية اثناء وبعد نوبة الاسهال وتحسين وتطوير رعاية الامومة والطفولة وتحسين البيئة (مياه شرب سالحة وكافية وطرق صحية للتخلص من النفايات والفضلات والنظافة الشخصية) .

١٢٨ - ويجري التركيز على توعية المواطنين عن طريق استعمال وسائل الاعلام الجماعية ومشاركة المنظمات الجماهيرية وباقي القطاعات الاخرى والمؤسسات الحكومية غير الصحية بتخطيط وتنفيذ البرامج الصحية . وتطبق برامج الرقابة الصحية على الوافدين الى القطر من الاقطار الاخرى لاغراض العمل بغية الاكتشاف المبكر للأمراض المعدية وتنفيذ الاجراءات السريعة لمنعها والسيطرة عليها كما تقوم الاجهزة الصحية بتنفيذ برنامج لمكافحة القوارض والحشرات وناقلات المرض الاخرى والتنسيق مع الجهات البيطرية في القطر بهذا الخصوص وفي جميع المحافظات علما بأنه لم تسجل أي اصابة بمرض خاضع للوائح الصحية الدولية .

١٢٩ - وبالنسبة لبرنامج الأمراض المتوطنة يقوم قسم الأمراض المتوطنة في دائرة الخدمات الوقائية والبيئية وفق برامج خاصة لمكافحة الملاريا والملهارزيا والدييدان المعوية والكالازار والأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان بتهيئة مستلزمات تنفيذ البرامج والخطط والاشراف عليها كما يتم اجراء الفحوص على الحشرات الطبية لبهسان نوعيتها ومدى حساسيتها للمواد السامة قبل رش المبيدات في المناطق التي يوجد بها .

جيم - الامراض المترتبة على العمل

١٣٠ - تقوم اقسام المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية المدرجة أدناه ، والواردة بالمادة ٢٩ من نظام الهيئة العامة للخدمات الصحية بالمهام التالية : يقوم قسم الطب المهني بمراقبة توفير الخدمات الصحية في مواقع العمل وإبداء المشورة في حالات الاصابات بالامراض المهنية والاشراف على العيادة الاستشارية المرتبطة به وقسم بيئة العمل يتولى التأكد من توفر الظروف الصحية في بيئة العمل من خلال دراسة المؤثرات الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية في القطاعات الاشتراكي والمختلط والخاص وقسم السلامة المهنية يتولى التأكد من تحقق السلامة المهنية داخل الانشطة الاقتصادية وتطبيق تعليمات السلامة المهنية (كحماية عناصر الانتاج الاساسية وحماية العاملين من مخاطر العمل وحماية الانتاج من مواد ومعدات) وإعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية ، كما يقوم قسم التفتيش بتفقد الانشطة الاقتصادية في القطاعات الاشتراكي والمختلط والخاص للتأكد من توفر الخدمات الصحية للعاملين داخل موقع العمل ، كما يقوم قسم التوعية والتدريب برفع مستوى الوعي الوقائي في مجال الصحة والسلامة المهنية في الانشطة الاقتصادية من خلال عقد الدورات والندوات وعرض الافلام واللوحات ويقوم قسم الاحصاء بإعداد احصائيات اصابات العمل والامراض المهنية في القطاعات الاشتراكي والمختلط والخاص .

١٣١ - وتتعلق المادة ٢٠ من النظام بمركز التدريب الاقليمي للملاريا والحشرات الطبية الذي تظطلع أقسامه بالمهام التالية :

١٣٢ - يتولى قسم الطفيليات والامعاء المجهرية المرضية التدريب والبحث العلمي في موضوع الطفيليات والروائح والبكتيريا والاحياء المجهرية المرضية كما يقوم بتحضير وانتاج النماذج والوسائل التعليمية في مجال اختصاصه .

١٣٣ - ويتولى قسم الحشرات الطبية التدريب والبحث العلمي في موضوع البعوض والمفصليات والقواقع والحيوانات الاخرى المضيغة والناقلة لمسببات الامراض كما يقوم بتحضير وانتاج النماذج والوسائل التعليمية في مجال اختصاصه .

١٣٤ - ويظطلع قسم القوارض والحيوانات الخازنة لمسببات الامراض بالتدريب والبحث العلمي في موضوع القوارض واللبائن الاخرى والزواحف والطيور والحيوانات الخازنة

.../...

لمسببات الامراض التي تصيب الانسان كما يقوم بانتاج النماذج والوسائل التعليمية في مجال اختصاصه .

١٢٥ - ويتولى قسم الملاريا والامراض المنقولة والمشاركة التدريب والبحث العلمي فيما يتعلق بالملاريا والامراض المنقولة والمشاركة من حيث وبائيتها وضوابطها ومكافحتها والسيطرة عليها ومنع انتشارها ويقوم بانتاج الوسائل التعليمية في مجال اختصاصه .

١٢٦ - ويقوم قسم الهندسة البيئية بالتدريب والبحث العلمي في مواضيع الاستكشاف الجغرافي واستخدام التجهيزات والالات الخاصة برش المبيدات ومعالجة البيئة الطبيعية والبشرية في اطار انشطته لمكافحة المفصليات والقوارض والافات الاخرى ويقوم بانتاج الوسائل التعليمية في مجال اختصاصه . ان قسم تربية المفصليات والقوارض والحيوانات المختبرية يتمهد بتربية المفصليات والقوارض والحيوانات وتكاثرها وإعدادها للأمراض التدريسي والتدريب والبحث العلمي والدراسات . ويعمل على تحضير وانتاج النماذج والوسائل التعليمية والمناهج . فضلا عن ذلك فان الامراض الناتجة عن الكوارث في المناطق الحضرية والريفية من القطر تعد جزءا من برامج الوقاية ومنع الحوادث . وقد سبق ان انشئت ورشة عمل بهذا الشأن تحت اشراف منظمة الصحة العالمية في بغداد لسدول المنطقة ومن ضمنها العراق .

المرفق الاول

قائمة المراجع \*

- ١ - قانون الرعاية الاجتماعية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٠ .
- ٢ - قانون المؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ .
- ٣ - قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ المعدل .
- ٤ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ - تشغيل المعوقين .
- ٥ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٩١ المؤرخ في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٤ - تشغيل المعوقين .
- ٦ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٤٧ لسنة ١٩٧٧ - مخصصات الزوجية .
- ٧ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٧٩ - ملغة الزواج .
- ٨ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٢٤ المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ - اجازة الامومة .
- ٩ - نظام تشغيل الاحداث رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ .
- ١٠ - تعليمات منع تشغيل الاحداث في أعمال صبغ الاحذية رقم ٨ لسنة ١٩٧٩ .
- ١١ - قانون رعاية الاحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ .
- ١٢ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٧٢ المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ - تشكيل هيئة رعاية الطفولة .
- ١٣ - نظام دور الحضانه رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٧ .
- ١٤ - تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٠ - المشمولين براتب رعاية الاسرة .
- ١٥ - تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ - اجراءات تقديم طلب رعاية الاسرة .

---

\* المراجع متاحة في ملفات الامانة العامة للاطلاع عليها باللفظة  
الاصلية ، كما وردت من حكومة العراق .

المرفق الأول (تابع)

- ١٦ - تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨١ - دور الدولة للأطفال والعمال والاحداث .
- ١٧ - تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٧٨ - دور العناية الايوائية (دور الدولة) .
- ١٨ - المادة الخامسة من قانون مكافحة البغاء رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ .
- ١٩ - المواد ٢٩٣ الى ٣٩٩ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ .
- ٢٠ - تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ - خامسة معهد الحضان لطيفتي الموق .
- ٢١ - تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٢ - منح الموقوفين هوية النقل المجانية .
- ٢٢ - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦١٨ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ - قبول الطلاب المموقفين ممن تجاوزت اعمارهم السن النظامية في المدارس .
- ٢٣ - نظام مدرسة تدريب الفتيان رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ .
- ٢٤ - نظام دار الملاحظة رقم ٦ لسنة ١٩٧١ .
- ٢٥ - نظام المدرسة الاحلامية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ - السبهران الجانحين .

١١١

٢٦ - نظام رعاية الأحداث رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ .

المرفق الثاني

قائمة أهم المشاريع المنجزة

تعد المشاريع الواردة أدناه ضمن التدابير المتخذة لتسهيل تكوين الأمر .  
وتغطي القائمة المشاريع التي انجزت اعتباراً من تاريخ نفاذ قانون التقاعد والضمان  
الاجتماعي للعمال وحتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ . وهناك مشاريع اخرى قيد الانجاز  
أو من المزمع انجازها .

- ١ - مشروع بناء ٩١٢ داراً سكنية في محافظتي بغداد واربيل .
- ٢ - ثلاث مدارس في بغداد .
- ٣ - ثلاث أسواق تعاونية في بغداد .
- ٤ - تسعة وعشرون دار حضانة موزعة في بغداد والمحافظات مع تزويدها بالأثاث  
والمعدات .
- ٥ - سبع رياض للأطفال موزعة على محافظات القطر .
- ٦ - خمس عمارات سكنية من ست عمارات في محافظة البصرة .
- ٧ - انشاء ١٠٠ شقة سكنية في كربلاء .

-----